AALCO/RES/61/ORG 1
20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية في دورتها الحادية والستين

تشير إلى مهام المنظمة وأغراضها على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من النظام الأساسي لمنظمة آلكو،

وبعد النظر في تقرير الأمين العام حول المسائل التنظيمية والإدارية والمالية وفقاً للمادة 20 (7) من القواعد القانونية على النحو الوارد في الوثيقة رقم: AALCO/61/BALI/2023/ORG 1،

وقد استمعت مع التقدير إلى البيان الاستهلالي للأمين العام بشأن تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية،

وقد استمعت أيضاً باهتمام وتقدير شديدين إلى بيانات رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة آلكو بشأن تقرير الأمين العام،

وإذ تعترف بضرورة المضي قدماً بروح مؤتمر باندونغ في العصر الحالي الذي شهد العديد من التحديات القانونية الدولية لدول آسيا وأفريقيا،

وإذ تقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز أنشطة المنظمة وتنفيذ برنامج عملها بصيغته المعتمدة في دورتها الستين المنعقدة في نيودلهي (المقر الرئيسي)، جمهورية الهند في الفترة من 26 سبتمبر/أيلول 28 سبتمبر/أيلول 2022م،

وإذ تقدر أيضا الممارسة المستمرة الرامية إلى ترشيد برنامج عملها، بما في ذلك النظر في بنود جدول الأعمال خلال دوراتها السنوية،

وإذ تؤكد من جديد على تفويض إعلان بوتراجايا بشأن تنشيط وتعزيز المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية وخطة العمل كما هو موضح في الوثيقة رقم AALCO/ES (NEW DELHI)/2008/ORG.1 التي اعتمدتها الدورة

الاستثنائية للدول الأعضاء في منظمة آلكو التي عقدت في 1 ديسمبر/كانون الأول 2008م في نيودلهي (المقر الرئيسي)، الهند،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط منظمة آلكو وتعزيزها،

وإذ تلاحظ مع الارتياح زيادة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية،

1. **توافق** على خطة عمل المنظمة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام ويحث الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لتنفيذ خطة العمل؛
2. **تشجع** الدول الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لدعم أنشطة بناء القدرات في إطار خطة العمل المعتمدة للمنظمة؛
3. **تطلب** من الأمين العام مواصلة جهوده واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتوسيع عضوية المنظمة في آسيا وأفريقيا، وعلى وجه الخصوص، زيادة تمثيل الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى؛
4. **تطلب** أيضاً من الأمين العام أن يناقش مع الدول الإفريقية والعربية الأعضاء مشجعاً على إيفاد مسؤول كبير واحد على الأقل إلى الأمانة العامة بصفته أميناً عاماً مساعداً أو نائباً للأمين العام من كل من المنطقتين؛
5. **تطلب** كذلك من الدول الأعضاء، في علاقاتها الثنائية، تشجيع الدول غير الأعضاء على الانضمام إلى منظمة آلكو؛
6. **تطلب** من الأمين العام اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً لخطة العمل المعتمدة في 20 آب/أغسطس 2009م؛
7. **توجه** الأمين العام إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتشاور مع ضباط الاتصال لضمان المشاركة الفعالة لجميع الدول الأعضاء في أنشطة منظمة آلكو بغض النظر عن مساهماتها المالية؛
8. **توجه** الأمانة العامة تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية المفتوحة العضوية لضباط الاتصال لمراجعة شاملة لجدول المساهمات المقدرة في الدورة السنوية الثانية والستين؛

9. **توجه أيضاً** الأمانة العامة تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية المفتوحة العضوية لضاط الاتصال لمراجعة القواعد القانونية لمنظمة آلكو في الدورة السنوية الثانية والستين؛ و

10. **تطلب** أيضاً من الأمين العام تقديم تقرير عن أنشطة المنظمة في دورتها السنوية الثانية والستين.

AALCO/RES/61/ORG 2
20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

ميزانية منظمة آلكو لعام 2024م

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية-الإفريقية في دورتها السنوية الحادية والستين،

بعد أن استمعت مع التقدير إلى البيان الإستهلالي لنائب الأمين العام بشأن الميزانية المقترحة لعام 2024م حسبما ورد في الوثيقة رقم: AALCO/61/BALI/2023/ORG 2،

وإذ تأخذ بالإعتبار التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بشأن الميزانية المقترحة،

وإذ تلاحظ كذلك أنه تم تقديم الميزانية المقترحة لعام 2024م أمام الاجتماعين الـ356 والـ357 لضباط الاتصال اللذين عُقدا في 1 ديسمبر/كانون الأول 2022م و15 فبراير/شباط 2023م على التوالي في المقر الرئيسي بنيودلهي وقُدمت إلى الدورة السنوية الحادية والستين للحصول على الموافقة النهائية،

وإذ تعتبر بأن الميزانية المقترحة لعام 2024م هي ميزانية واقعية وذلك اعتماداً على المساهمات الفعلية التي سيتم استلامها،

وإذ تعترف بضرورة تغذية الصندوق الإحتياطي للمنظمة، وذلك لضمان بأن لديها الصندوق التشغيلي لسير أعمال المنظمة لمدة ستة أشهر،

وإذ تعتبر بالأسباب المذكورة أعلاه لوضع المنظمة على قاعدة مالية راسخة،

1. **توافق على** الميزانية لعام 2024م بصيغتها المقترحة؛
2. **تطلب من** الدول الأعضاء التي لم تقم بسداد مساهمتها السنوية لعام 2023م، القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان الأداء الفعال للمنظمة؛

3. **تحث** بشدة الدول الأعضاء، التي عليها المتأخرات، على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً للنظام الأساسي والقواعد القانونية لمنظمة آلكو، وذلك من أجل سدادها على وجه السرعة، وتُوجه الأمين العام للإفادة بالوضع في الدورة السنوية القادمة؛

4. **تشجع** الدول الأعضاء على تقديم التبرعات المالية التطوعية من أجل تحسين الوضع المالي لمنظمة آلكو؛

5. **تفوض** الأمين العام لإيجاد السبل والوسائل لجمع الأموال من المصادر الإضافية وفقاً للنظام الأساسي والقواعد القانونية لمنظمة آلكو؛ و

6. **تقرر** إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الثانية والستين.

AALCO/RES/61/ORG 3
20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آلكو

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية في دورتها الحادية والستين،

إذ تنظر في التقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آلكو والوارد في الوثيقة رقم: AALCO/61/BALI/2023/ORG 3،

وإذ تدرك مع التقدير الملاحظات الاستهلالية التي أدلت بها الأمانة العامة وتقرير مديري مراكز التحكيم الإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد على التزام حكومات الدول الأعضاء بتعزيز دور مراكز التحكيم الإقليمية،

وإذ تشير إلى القرار المتعلق بالخطة المتكاملة لتسوية النزاعات في المعاملات الاقتصادية والتجارية المعتمدة في دورة الدوحة المنعقدة في عام 1978م،

وإذ تعرب عن الارتياح للاستخدام المتزايد للمرافق والفرص المتاحة لكل من التحكيم المحلي والدولي تحت رعاية مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لها،

وإذ تقدر الجهود والمساهمات التي قدمتها حكومات ماليزيا وجمهورية مصر العربية وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كينيا وجمهورية الصين الشعبية لاستضافة مراكز التحكيم الإقليمية المعنية،

وإذ تقدر أيضاً للأنشطة الترويجية التي قام بها مديرو المراكز، بما في ذلك تنظيم الندوات والبرامج التدريبية لتعزيز التحكيم التجاري الدولي في منطقتي آسيا وأفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد على قرار منظمة آلكو السابق بشأن ضرورة قيام حكومات الدول الأعضاء بتعزيز ودعم استخدام مراكز التحكيم الإقليمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً على اقتراحها بعد التشاور مع مديري مراكز التحكيم الإقليمية المعنية بعقد مؤتمر تحكيم دولي كل سنتين بالتناوب في كل مركز من المراكز وبدعم من الدول الأعضاء،

1. **تطلب** من الدول الأعضاء بمواصلة دعمها لمراكز التحكيم الإقليمية واستخدام مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آلكو لحل نزاعاتها ولا سيما النظر في إدراج شروط التحكيم هذه في عقودها؛

2. **تحث** مراكز التحكيم الإقليمية على أن تنظر إلى أقصى حد ممكن فيما بينها في تشكيل نظام موحد إدارياً ومالياً بين المراكز والمعايير المشتركة لتأهيل المحكمين؛

3. **توجه** مراكز التحكيم الإقليمية أن تجتمع في كل دورة سنوية لمنظمة آلكو لتمكين تبادل الأفكار وتقديم تقرير عن النتائج إلى المنظمة؛ و

4. **تقرر** إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية الثانية والستين.

AALCO/RES/61/ORG 4
20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

مكان انعقاد الدورة السنوية الثانية والخمسين

إن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الإفريقية في دورتها الحادية والستين،

إذ تأخذ علماً مع بالغ التقدير بالدعوة الواردة من حكومة مملكة تايلندا لاستضافة الدورة السنوية الثانية والستين لمنظمة آلكو في عام 2024م:

1. **تقرر** قبول دعوة مملكة تايلندا
2. **تطلب** من الأمين العام إجراء مشاورات مع حكومة مملكة تايلندا لإعداد الترتيبات الإدارية للدورة، بما في ذلك مواعيد الدورة وإبلاغ الدول الأعضاء بذلك.